http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1928) السنة الثامنة - السبت (9) تشرين الأول 2010

نواب منزعجون من "تشويش" الرأي العام بالإشاعات

قـادة عسكريـون: الانقـلاب فكـرة "مجنونـة".. وعقيدة الجيـش تجعلـه مستحيلاً

□ بغداد/ هشام الركابي

عدت قوى سياسية عراقية الترجيحات التي تتحدث عن حدوث إنقلاب في العراق إشاعات ومحاولة لتشويش الرأي العام، في وقت تأخر فيه تشكيل الحكومة العراقية.

واكد قادة في الجيش العراقي ان العقيدة العسكرية اختلفت كثيرا عن السابق، مشيرين الى ان الولاء بات للوطن حصرا، وليس لشخص محدد او حزب معين، على حد قولهم.

ورفض المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا التقارير التي تحدثت عن امكانية حصول انقلاب عسكري من قبل قادة الجيش.

وقال عطا في تصريح لـ"المدى" ان هذه المعلومات غير صحيحة لأن عقيدة الجيش العراقي تقوم على اساس الولاء للوطن والدستور كما ان بناء المؤسسة العسكرية بعد عام ٢٠٠٣ بني على هذا الاساس، مضيفا ان هذه التقارير والمعلومات مغلوطة وغير دقيقة.

وبشأن انتشار قطعات عسكرية خارج محيط العاصمة بغداد قال ان مسؤولية أمن بغداد تقوم على عاتق قيادة عمليات بغداد والقوات التابعة للقيادة المذكورة متواجدة داخل وخارج العاصمة، ولم تتم الاستعانة باية وحدة قتالية جديدة لا من داخل العاصمة ولا من المحافظات.

ويرى مراقبون عسكريون ومحللون سياسيون ان فكرة الانقلاب ضرب من الجنون في ظل الوجود الامريكي، كما ان العملية السياسية العراقية واصرار قوى سياسية على مواصلة بناء البديل للدكتاتورية، تجعل امر حدوث الانقلاب مستحيلا.

وكانت تقارير صحفية نقلت إن قيادات سياسية مهمة قامت بتحصينات أمنية إضافية على مقارها ومكاتبها ومساكنها، بالإضافة إلى تحديد حركتهم داخل العاصمة بغداد وخارجها، مشيرا إلى أن هذه التحصينات الأمنية جاءت إثر نصائح أو إنذارات من الجهات الأمنية ومن القيادة الأميركية في العراق.

وأضاف المصدر الذي فضل عدم نشر اسمه قائلا إن المالكي اتخذ قرارات بإحاطة بغداد بقوات عسكرية تخضع لأوامره واستبعاد قيادات أخرى عن مواقع المسؤولية المباشرة عن حركات الجيش.

بيد ان القيادي في تيار الاصلاح وعضو التحالف الوطني فالح الفياض اوضح في تصريح خص به "المدى" ان مسألة حصول انقلاب في العراق رغم تأخر تشكيل الحكومة شي مستبعد.

وقال ان اساس الحكم في البلاد هو الدستور وهو الضمانة الوحيدة لاستقرار الاوضاع لذا لايمكن لاي طرف الاستئثار بالسلطة من خلال الاستحواذ عليها عبر الانقلابات او غير ذلك.

واعرب الفياض عن اعتقاده ان اي انقلاب لن يكتب له النجاح لأن طبيعة العراق تختلف عن الماضي فلكل محافظة الان حكومة محلية وبرلمان مصغر لذلك لا يمكن ضمان نجاح اي انقلاب اذا ماحصل.

وتوقع الفياض ان تكون هذه المسألة مجرد سيناريوهات اعلامية وهدفها استهلاكي بحت وانها محاولة للتأثير على سير المفاوضات التي تجريها القوى السياسية لتشكيل الحكومة.

ونشرت بعض الصحف العربية معلومات تتحدث عن تحذيرات امريكية من حصول انقلاب في العراق بسبب تاخر تشكيل الحكومة.

الناطقة بأسم ائتلاف العراقية ميسون الدملوجي اشارت الى إن هذه المعلومات لاتتعدى ان تكون اسلوبا جديدا للضغط على القوى السياسية. وان البلاد تعيش ازمة سياسية كبيرة لكن لا تعطي المبررات للقيام باي انقلاب عسكري.

من جهته اوضح عضو كتلة التحالف الكردستاني د. سعيد رسول ان مرحلة الانقلابات قد انتهت دون رجعة. وقال في تصريح خص به "المدى" ان المرحلة الراهنة لاتعطي اي امل في تأسيس نظام حاكم يقاد عبر حزب واحد وشخصية واحدة ناهيك عن ان التقسيمات الطائفية والعرقية والقومية في الجيش والاجهزة الامنية لا تكتب النجاح لاي انقلاب عسكري قد يحصل.

ونشرت بعض الصحف العربية معلومات تتحدث عن تحذيرات امريكية من حصول انقلاب في العراق بسبب تاخر تشكيل الحكومة.

الناطقة بأسم ائتلاف العراقية ميسون الدملوجي اشارت الى إن هذه المعلومات لاتتعدى ان تكون اسلوبا جديدا للضغط على القوى السياسية. وان البلاد تعيش ازمة سياسية كبيرة لكن لا تعطي المبررات للقيام باي انقلاب عسكري.

من جهته اوضح عضو كتلة التحالف الكردستاني د. سعيد رسول ان مرحلة الانقلابات قد انتهت دون رجعة. وقال في تصريح خص به "المدى" ان المرحلة الراهنة لاتعطي اي امل في تأسيس نظام حاكم يقاد عبر حزب واحد وشخصية واحدة ناهيك عن ان التقسيمات الطائفية والعرقية والقومية في الجيش والاجهزة الامنية لا تكتب النجاح لاي انقلاب عسكري قد يحصل.

تظاهرة في الفردوس تطالب بإنهاء الجلسة المفتوحة

"المبادرة الوطنية" تؤكد استمرار الاعتصامات السلمية لحين تشكيل حكومة وطنية

□ بغداد/ وائل نعمة

اقامت قوى وشخصيات التيار الديمقراطي في بغداد اعتصاما حاشدا يوم امس الجمعة في ساحة الفردوس، وطالب المعتصمون بالإسراع في تشكيل حكومة وطنية حقيقية قوية، واكدوا على ضرورة وضع حد لانتهاك الدستور فضلا عن رفعهم العديد من الشعارات التي تطالب بالإسراع بتشكيل الحكومة و تقديم الخدمات ضرورة لا تقبل التأجيل وكفى انتهاكاً للدستوروكفى للجلسة المفتوحة.

واكد كامل مدحت من خلال كلمة قوى وشخصيات التيار الديمقراطي بأن تتحمل المحكمة الاتحادية مسؤولياتها باعتبارها حامية للدستور، وان تعلن موقفا قانونيا قاطعا من ازمة تشكيل الحكومة وسبل الخروج منها، سيما وان الكتل المتنفذة قد انتهكت الدستور في عدد من مواده وعطلت عمدا انعقاد جلسات البرلمان، ومارست وبشكل مهين لعبة تهميش النواب المنتخبين، مشددا على ان الازمة الاخيرة قد ادخلت العراق في دوامة الأزمات الطاحنة وفتحت الثغرات في العملية السياسية ليتسلل منها دعاة العودة إلى ما قبل ٢٠٠٣ وأربكت الوضع الأمني الذي شهد اختراقات خطيرة كلفت المواطنين مئات الشهداء وآلاف الجرحى وخربت البنى الخدمية، وتحت ضغط المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتردي الخدمات ووقوع الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان وفرض القيود الشديدة على الحريات التي كفلها الدستور مازال المشهد السياسي مشلولا بانتظار الحل.

وفي هذا الشأن اشار طارق العادلي المستشار الاعلامي لـ"المبادرة الوطنية للحفاظ على الدستور" في اتصال مع "المدى" ان الاعتصام الذي جرى في ساحة الفردوس قد افرز تحولا جديدا بأن الكثير من منظمات المجتمع المدني اصبحت تدعم فكرة "المبادرة الوطنية" وتشاركها في ضرورة ايجاد الحلول لتشكيل حكومة وطنية بأسرع وقت، ويؤكد العادلي "ان منظمات اخرى قادت يوم امس في الفردوس اعتصاماً طالبت فيه بانهاء حالة الجلسة المفتوحة والحفاظ على الدستور".

ومن جانب آخر اوضح العادلي ان "المبادرة الوطنية" ومعها عدد من المنظمات دأبت ومنذ بروز مشكلة تأخر تشكيل الحكومة على تنظيم التظاهرات والاعتصامات السلمية امام مبنى مجلس النواب وفي الساحات العامة، وستستمر في نهجها هذا الى حين تحقيق اهدافها في تشكيل الحكومة.

ونوه العادلي إلى ان منظمات المجتمع المدني استثمرت فرصة تواجد عدد من النواب والكتل السياسية في مبنى البرلمان خلال الايام الاربعة من كل اسبوع، وهي ايام تواجدهم، على فتح باب الحوار معهم في عدد من الملفات المهمة في جوانب الصحة والتعليم والإعلام وغيرها من القضايا التي تمس المواطن.

كما وأكد العادلي ان يوم السبت سترفع ٢٠ منظمة ومعها ٢٠٠ منظمة اخرى في معظم شوارع وعلى بنايات العاصمة والمحافظات الاخرى شعارات تطالب النواب ان يتركوا مصالحهم الشخصية وينتبهوا الى مصالح الوطن ويسارعوا إلى تشكيل الحكومة. وهذا بناء على اتفاق تم بين المنظمات قد جرى الترتيب له في الاسبوع الماضي في قاعة نادي النفط الاجتماعي.

والجدير بالذكر ان يوم الخميس الماضي كان قد هيأت مجموعة من منظمات المجتمع المدني اعتصاما ستقوده في ساحة مبنى البرلمان، ولكن عند وصول المعتصمين الى الجدران الكونكريتية قامت القوى الأمنية المسؤولة عن حماية المنطقة الخضراء بمنع المعتصمين من الوصول الى الموقع المحدد بطريقة تعسفية، والاعتداء على المعتصمين ومحاولة تفريقهم بالقوة.

وذكر بيان للمبادرة المدنية تلقت عدد من وسائل الاعلام نسخة منه إن الدستور قد كفل للعراقيين الاعتصام والتظاهر، في الوقت الذي استحصلت فيه المبادرة المدنية على موافقة السيد وزير الداخلية التحريرية والرسمية على اقامة الإعتصام أمام مجلس النواب، وان ماحدث هو انتهاك جديد للمادة (٣٨) من الدستور التي تؤكد حرية التعبير والإجتماع والتظاهر السلمي للمواطنين، وهذه هي المرة الثانية التي يمنع فيها المعتصمون من الوصول الى مجلس النواب والإلتقاء بممثلي الشعب.

واشار العادلي "إلى ان الاعتصام كان شرعيا لأن المعتصمين كانوا قد حصلوا على الموافقات الرسمية من وزارة الداخلية ولم يكن هناك مبرر لمنعهم".

واضاف بيان "المبادرة الوطنية" هذا لم يمنع مجموعة من المعتصمين من الوصول الى حديقة مجلس النواب، والتأكيد على دور المجتمع المدني العراقي في المشاركة في صناعة القرار، ورفضنا لتعطيل المجلس النيابي، وضرورة مباشرة النواب لأعمالهم، واستكمال الجلسة الأولى للمجلس فورا وبدون تعطيل، وبعكسه تصبح المطالبة بإعادة الإنتخابات شرعية وحتمية، وفي الوقت نفسه فإن قوى المجتمع المدني في عموم العراق قدمت رسائل إحتجاج ومطالبات مماثلة الى مكاتب مجالس النواب في جميع المحافظات العراقية من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب في حركة مدنية سلمية قل مثيلها.

واكد العادلي "ان المبادرة الوطنية تستنكر هذا الفعل، وستستمر في اعتصاماتها السلمية الى حين التئام مجلس النواب واختيار الرئاسات الثلاث وتشكيل الحكومة، وسيبقى احتجاجنا على إستمرار الخرق الدستوري للمواد (٥٠) و(٥٤) و(٥٥) و(٧٢) و(٧٦) من الدستور.

ومن جانب اخر اشار العادلي إلى ضرورة توحيد صفوف منظمات المجتمع المدني في مطالباتها بالاسراع في تشكيل الحكومة والابتعاد عن التشظي، وان لايكونوا مثل النقابات والجمعيات التي لها اكثر من ممثل.

والجدير بالذكر ان اعتصام ساحة الفردوس قد تزامن مع اعتصامات متشابهة في عدد من المحافظات رفعت شعارات ومطالبات شددت على انهاء حالة الجلسة المفتوحة وتدعو الى الاسراع بتشكيل الحكومة.

الأنبار تؤكد القضاء على العشرات من خلايا القاعدة وتثمن دور الأجهزة الأمنية

□ متابعة/ المدى

كرّمت قيادات الجيش والشرطة العراقية في محافظة الأنبار ٥٣٠ ضابطاً ومنتسباً تقديراً لجهودهم في حفظ الأمن. وتسلم المكرمون "درع الشجاعة" وشهادة تقديرية.

وقال اللواء الركن بهاء الكرخي، قائد شرطة محافظة الأنبار، "إن التطور الحاصل في المؤسسات الأمنية والعسكرية اليوم في الأنبار جعلنا اكثر ثقة بكافة عناصرنا المنتشرة في عموم أقضية ونواحي الأنبار، خصوصا في هذه الفترة التي نعلن فيها تجاوزنا مرحلة الخطر والقضاء على مظاهر الإرهاب والعنف في الشارع".

وقد حضر حفل التكريم عدد كبير من قادة الجيش والشرطة ومسؤولين في الحكومة المحلية والمجلس المحلي.

وأضاف الكرخي أن "تكريم منتسبي الجيش والشرطة جاء تثميناً لما قدموه من جهد وعطاء متواصل في مطاردة الإرهاب خلال الفترة الماضية وكشفهم لخيوط الجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين والقوات العراقية".

وأثنى الكرخي على دعم وزارة الداخلية والدفاع للقوات العراقية في الإشراف والمتابعة وتدريب القوات على استخدام الأجهزة المتطورة التي تستخدم في الحرب على الإرهاب.

وقد قامت القوات العراقية بفعاليات أمنية وعرض افلام وثائقية عن عمل القوات العراقية في مداهمة الاماكن المشبوهة واعتقال المشتبه بهم والعثور على مخابئ الأسلحة والمتفجرات.

وقال العميد الركن جمال الفهداوي، من غرفة عمليات شرطة محافظة الأنبار، "إن خوف المجاميع المسلحة من القوات العراقية جعلتهم لا يقدرون حتى على الاختباء الطويل. وخبرة الجيش والشرطة بمعرفة أوكارهم وكشف حركاتهم جعلتهم يقعون في قبضة العدالة يومياً لينالوا جزاءهم العادل".

وأضاف الفهداوي لوكالة موطني أن "المنظومة الأمنية أصبحت أكثر اتساعاً وأصبح لدينا عدد كبير من منتسبي الجيش والشرطة وأفواج الطوارئ. وهذه القوات كافية للحفاظ على الأمن والاستقرار في محافظة الأنبار".

وقال العقيد محمد الجغيفي، من قوات حرس الحدود/المنطقة الثانية غرب الانبار، وهو احد الضباط الذين تم تكريمهم يوم الاثنين، "إن الدعم اللوجستي والمعنوي لكافة القطعات العسكرية المتمركزة على طول الشريط الحدودي والغطاء الجوي العراقي والأمريكي ساهم بأنحسار القاعدة وسد كافة الثغرات التي كان يتسلل منها الإرهاب."

وأضاف الجغيفي "ساعدت خبرة الضباط والمنتسبين في الجيش والشرطة أيضاً بإنجاح كافة الخطط الأمنية التي تم وضعها في الفترة السابقة وأسفرت عن إحباط العديد من المخططات الإرهابية واعتقال الإرهابيين وكشف خلاياهم".

أما المقدم علي الجبوري، من الفرقة الأولى في الجيش العراقي، فقد تم تكريمه بعد قيامه مع مجموعة من الضباط والجنود بنصب كمين في إحدى المناطق المشتبه بتواجد مسلحين فيها. وأدى الكمين إلى إلقاء القبض على عدد من المشتبه بهم.

وقال الجبوري "جعلني هذا التكريم أفتخر بما قدمته في سبيل تحقيق الأمن في محافظة الأنبار والعراق. وقد حفزني التكريم أيضاً على العمل المتواصل والاستمرار بتقديم التضحيات في سبيل الحفاظ على أمن المواطنين".

مسؤول في الثقافة ينتقد مجالس محافظات لمنعها إقامة مهرجانات موسيقية

□ كركوك/ السومرية نيوز

انتقد مسؤول في وزارة الثقافة، امس الجمعة، إدارات ومجالس المحافظات الجنوبية لمنعها إقامة عدد من المهرجانات الفنية والموسيقية التي كانت ستنظم في أراضيها، بحجج تزامنها مع مناسبات دينية، فيما حذر كاتب من مخاطر الحد من حرية المثقفين والفنانين في تلك المحافظات. وقال معاون مدير قسم الفنون في دائرة الثقافة و الفنون بوزارة الشباب والرياضة محمد عيسى لوكالة "السومرية نيوز"، إن "الدائرة كانت حددت موعدا لعقد مهرجان الأغنية الريفية في البصرة الشهر الجاري، ولم توافق إدارة ومجلس المحافظة على إقامته بحجة تزامنه مع مناسبة دينية"، مبينا أن "إدارة المهرجان اضطرت إلى نقل فعاليات المهرجان إلى مدينة الحبانية في محافظة الأنبار" وأضاف عيسى "كما نقلت الدائرة الشهر الماضي فعاليات مهرجان العزف على الآلات الموسيقية الذي كان من المقرر إقامته في مدينة بابل، إلى بغداد، بعد إبلاغهم من قبل مجلس المحافظة بأن جميع الفنادق مشغولة ولا يوجد مكان لاستقبال الوفود"، منتقدا مجالس تلك المحافظات على "ممانعتها من إقامة المهرجانات التي تعكس ثقافة وتاريخ محافظاتنا"، بحسب تعبيره.

من جهته، اعتبر الكاتب محمود نوري أن "الفن والثقافة في جنوب العراق يواجهان خطرا وانحسارا بسبب قيام بعض الشخصيات المسؤولة بالنظر إليهما على أنهما أمران خطيران على المجتمع"، معتبرا أن "التطرف بالتزام الجانب الديني يسهم بشكل كبير في الحد من الحريات الثقافية والفنية في تلك المحافظات". ودعا نوري وزارة الثقافة إلى "مناقشة مقترح إقامة المهرجانات من قبل الشركات، كي لا تقع في إشكالات هي في غنى عنها"، مشيرا إلى "وجود العديد من الشركات ذات الخبرة الكبيرة في إقامة المهرجانات الفنية والثقافية، إضافة إلى عدم تأييدها جهة ضد أخرى".

وكان سياسيون وناشطون انتقدوا القرار الذي اتخذته الحكومة المحلية لمحافظة بابل المتمثل بمنع إقامة الحفلات الموسيقية والغنائية واصفين إياه بـ"غير الحكيم"، وأنه يشكل خرقا واضحا للدستور العراقي الذي ينص على احترام حرية المواطن العراقي الفردية والشخصية. يذكر أن محافظة بابل اختتمت فعاليات مهرجان بابل الدولي الأول في مدينة بابل الأثرية، في السادس من شهر تشرين الأول الجاري، بافتتاح معرض السمبوز للفنون بمشاركة لوحات لفنانين أوربيين وعرب وعراقيين جسدت معالم مدينة بابل الأثرية، فيما أثار منع العروض الموسيقية امتعاض عدد من المثقفين والإعلاميين، داعين إلى محاسبة الحكومة المحلية لوقوفها ضد الحريات الشخصية.

رجال أعمال يدرسون فرصة النجاح

شـركات أميركيـة تعايـن سـوق الـعـراق لنسيان أيـام الأزمـة الاقتصادية

□ عن: كرستيان ساينز مونيتر

تأمل الولايات المتحدة ان تسهم في مشاريع إعادة اعمار العراق لأن ذلك يسهم في انعاش الاقتصاد الأمريكي في هدف طموح يتمثل بمضاعفة الصادرات الامريكية العالمية خلال الخمس سنوات المقبلة لذلك قامت بارسال وفد قيادي رسمي تجاري الى العراق من اجل تشجيع الأعمال الأمريكية دون انتظار استغلال حاجة العراق الى بناء تحتي جديد على الرغم من المشاكل والفساد المستمر.

لكن اولا يجب ان تتغلب الشركات الأمريكية على تحفظها وان تدرك انه على الرغم من المشاكل الأمنية والفساد والشلل السياسي انهم اذا كانوا يريدون القيام بأعمال في العراق فليس عليهم الانتظار لكي يبدأوا على حد قول احد كبار المسؤولين الذي يقود وفدا تجاريا في العراق.

يقول السيد فرانسيسكو سانشيز ان الفرصة هي خلق شراكة والعمل عليها على مدى عام ونصف من الآن او عامين حيث سترى ربما تواصل انخفاض العنف والهجمات فاذا كنت تريد ان تلعب دورا فيجب ان تكون هنا".

ويضيف السيد سانشيز قائلا ان العراق يمكن ان يطلب في اجتماع رسمي مضاعفة الصادرات الامريكية و خلق وظائف جديدة وحينما انظر الى مشاريع البنية التحتية وكمية الأموال التي ترغب الحكومة العراقية في استثمارها والتي تبلغ اكثر من ٨٠ مليار دولار في السنوات المقبلة فاني ارى العراق كسوق يمكن ان اقدم فيه مساهمة مهمة لذلك الهدف.

ان شركاء العراق الاكبر هما تركيا وايران بينما تقبع امريكا بعيدا في الخلف ومع المقاطعة التجارية الامريكية التي فرضت على العراق في التسعينيات من القرن الماضي فقد منعت الشركات الأمريكية من القيام بالاعمال هنا مع الشركات الغربية وهما يحاولان ان يصنعا لهما موضع قدم.

لقد صرفت الولايات المتحدة عشرات المليارات من الدولارات على إعادة اعمار العراق بضمنها المليارات التي لا يمكن تفسير اين ذهبت طبقا للمفتشين الامريكيين لذلك فأن الولايات المتحدة تنظر الى العراق كشريك تجاري بدلا من كونه متسلما للمساعدات ومع استمرار العنف الذي يزيد من كلفة الامن بشكل كبير وهو الامر الذي شكل عقبات مهمة في طريق الاعمال التجارية كذلك فان افتقاد وجود الحكومة لسبعة اشهر بعد ذهاب العراقيين الى الانتخابات اضافت الى المسألة طبقات اخرى من عدم اليقين. يقول سانشيز "ان الشركات الصينية والشركات الاوربية والتركية والفرنسية تتواجد هنا لذا فانتم محتاجون الى الخروج" موجها كلامه كرسالة الى الشركات الامريكية وفي اشارة الى الثقة المتزايدة للعمل في العراق فان وكالة الائتمان والتصدير الامريكية ومصرف الاستيراد والتصدير قد بدأ بدعم القروض الصغيرة والمتوسطة الأجل للأستيرادات العراقية من المنتجات الامريكية.

يقول سانشيز "انا لا اريد ان ازين ذلك لكن ما احاول قوله ان الحكومة العراقية تحاول التدقيق في بعض تلك التحديات بينما يتحسن الامن على نحو متزايد لذا فانت لا تستطيع ان تنتظر الى ان يصبح كل شيء على مايرام".

ان الوفد الذي يقوده سانشيز يتضمن ١٤ شركة امريكية معظمها تعمل في مجال الهندسة الصناعية للمعدات والامن وقد تم عقد لقاء لهم مع رجال اعمال عراقيين في السفارة الامريكية الواقعة في المنطقة الخضراء وقد اعلنت شركة هوني ويل العالمية بانها ستقوم بتوسيع اعمالها في العراق وستفتتح مكتبا لها في بغداد لتزويد صناعة الغاز والنفط في العراق بالمعدات وكان العراق قد اعلن خلال الاسبوع الماضي عن ارتفاع مثير في تخمينات احتياطياته النفطية مما يمنحه المركز الثاني في العالم في الاحتياطيات النفطية بعد العربية السعودية. وقال وزير النفط حسين الشهرستاني ان المسح الذي قامت به الشركات العالمية واكتشاف حقول نفطية جديدة قد زادا من نسبة الاحتياطيات المثبتة الى ٢٥ بالمائة مما يرفعها الى ١٤٣،١ مليار برميل.

بينما يقول خبراء النفط انهم قد قللوا من احتماليات التقدير بسبب توقف دام لأكثر من عقد في مجال استشكاف الحقول النفطية لذلك فهم قد اثاروا الشك في حقيقة الارقام التي اعلنتها الحكومة العراقية.

من جهته قال سانشيز ان اعلان كمية الاحتياطيات الاعلى هو امر يستحق النظر فيه لكنه يحتاج الى المزيد من الدراسة ونحن بالتأكيد نريد ان نعرف ماذا تعني تلك الزيادة بالفعل.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد